

الحصة 24

سلسلة

73

مستجدات نظام التربية والتكوين

القانون الإطار 51.17

قراءة شاملة

الجزء 1

إعداد وتقديم : الأستاذ هشام قطبان



مواد الحصة

• السياق

1

• المرجعيات

2

• الأبواب العشرة

3

• خاتمة

4

- استنادا إلى دستور المملكة والاتفاقيات الدولية ومقتضيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، تم تحويل الاختيارات الإصلاحية إلى قانون في إطار تعاقدي وملزم للجميع.
- بني هذا القانون على توصيات المجلس الأعلى للتعليم والتي تهم ثلاث مجالات أساسية : الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء .
- عرض على البرلمان سنة 2017 وتمت المصادقة عليه سنة 2019 تحت اسم **القانون الإطار 51.17**.
- قدمت نسخته الأولى على شكل **"مشاريع مدمجة لتوطين الرؤية الاستراتيجية"** ثم تم تعديلها في **مشاريع القانون الإطار**.
- قسم إلى 59 مادة موزعة على 10 أبواب .

• دستور المملكة

1

• الاتفاقيات الدولية

2

• توصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح

3

ارتكازا على الدستور، القانون الإطار يحدد أهداف وسياسة الدولة في إصلاح المنظومة.

مفاهيم أساسية :

السلوك المدني

التناوب اللغوي

المتعلم

التعلم مدى الحياة

مشروع المؤسسة

مشروع المؤسسة

الوظائف

- التنشئة الاجتماعية
- التعليم والتثقيف
- التكوين والتأطير
- الاندماج الثقافي
- البحث والابتكار

المبادئ

- الثوابت الدستورية
- الهوية الوطنية
- مبادئ حقوق الانسان
- المساواة والإنصاف
- الدعم الاجتماعي
- تحسين الجودة

الأهداف

- ترسيخ ثوابت البلاد
- تحقيق التنمية المستدامة
- تعميم التعليم ومحاربة الهدر
- تزويد المجتمع بالكفاءات
- الدعم الاجتماعي

في القطاعين الخاص والعام

غير النظامي

تعليم أبناء
الجمالية

مخارجة الأمية

التربية غير
النظامية

النظامي

التعليم العلي

مواكب للتطورات
الاقتصادية
والاجتماعية
الوطنية
والدولية.

التعليم العتيق

وظيفة تعليمية
تكوينية دينية

التكوين المهني

ملاءمة النسيج
الاقتصادي
وتطور المهن.

التعليم المدرسي

أولي
ابتدائي
إعدادي
تأهيلي

- استفادة جميع الأطفال البالغين سن التمدرس دون تمييز. (الإلزامية والتعليم)
- الاستفادة من خدمات التعليم والدعم التربوي والاجتماعي والنفسي
- تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس .
- تعبئة مختلف الفاعلين للعمل على مد الجسور بين الأسر والمدرسة .
- توسيع تجربة المدارس الجماعية .
- تأهيل المؤسسات

- تعديل المناهج والبرامج والتكوينات
- الاهتمام بالهندسة اللغوية للغات المدرسة ولغات التدريس.
- إصلاح نظام التقييم والإشهاد
- ملائمة الزمن والإيقاعات المدرسية مع حاجيات المتعلم
- إدماج الأنشطة الثقافية والرياضية في المناهج
- تعزيز توظيف التكنولوجيا الحديثة
- مراجعة شاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

الحصة 25

سلسلة

74

مستجدات نظام التربية والتكوين

القانون الإطار 51.17

قراءة شاملة

الجزء 2

إعداد وتقديم : الأستاذ هشام قطبان



- ضرورة التزام جميع المتدخلين والفاعلين بشكل تعاقدى لتحقيق الأهداف المسطرة .
- تحديد مهام وأدوار مختلف الفاعلين . (دلائل مرجعية للوظائف والاختصاصات)
- ملائمة الأنظمة الأساسية الخاصة مع الدلائل المرجعية .
- تعديل شروط الولوج لمن التدریس والتكوين والتأطیر والتدیر والتفتيش ..
- مراجعة برامج ومناهج التكوين الأساس .
- إعداد برامج التكوين المستمر وجعله إلزاميا .
- جعل التكوين المستمر عنصرا في تقييم الأداء والترقى .

- اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللامركزية.
- نقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافق المنظومة إلى المستوى الجهوي.
- تعزيز الاستقلالية الفعلية للجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تعاقدية.
- تعزيز الشراكات بين مختلف المؤسسات العمومية والخاصة.
- إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير وتقييم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

- تضمن الدولة مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته
- لا يحرم أحد من متابعة الدراسة لأسباب مادية محضة، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة.
- مساهمة الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص في التمويل .
- إحداث صندوق خاص لتنوع مصادر تمويل منظومة التربية والتكوين .

- إحداث نظام خاص لمتابعة وتقييم المنظومة والتأكد من مدى تحقيق الأهداف.
- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية للمنظمة لمهام التقييم التي تقوم بها المؤسسات الحالية.
- وضع إطار مرجعي للجودة يعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة.

- إحداث لجنة وطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي،
- يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- يتعين على الحكومة، وفق ما تم التنصيص عليه في هذا القانون -الإطار، أن تضع برمجة زمنية محددة في ثلاث سنوات لإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيقه وعرضها على مسطرة المصادقة.

- لتنزيل أحكام القانون الإطار الملزم للجميع ، قامت وزارة التربية الوطنية بإعداد حافظة للمشاريع .
- عددها 18 وهي مقسمة إلى 3 مجالات هي نفسها مجالات المشاريع المندمجة لتوطين الرؤية الاستراتيجية .